اليتسور ـ معاريف ، ١٨/٥/١٩٧٥) . ويعمل المسؤولون عن الاستيطان في الجليل ، على ايجاد حلول لهذه القضايا بواسطة تنشيط البناء ، وايجاد حلول لمشاكل التعليم ، واضافة وحدات زراعية الى المستوطنات ، ثم اقامة صناعات مختلفة لايجاد اماكن عمل للسكان اليهود . الا انه يبدو ان تلك الحلول لم تكن كافية . فبالنسبة لمشاكل السكن « جرى مؤخرا بحث بين ادارة وزارة الاسكان وبين رؤساء مدن الاعماز في الجليل ، بشأن زيادة البناء في الشمال . ودار الحديث خلال هذا البحث حول زيادة نسبة البناء التي تخصصها وزارة الاسكان للجليل من ١٦٪ الى ٣٢٪ ... كذلك كانت وزارة المعارف والثقافة قد وعدت منذ سنين بتقوية شبكة التعليم في الجليل بواسطة احضار معلمين جيدين ، يمكنهم السكن في المنطقة نفسها . الا انه لم يحدث تقدم في هذا الموضوع ، وربما بسبب مشاكل السكن » (يهودا اريئيل ـ هآرتس ١١/٧/١٩٧٥) . اما بالنسبة لاقامة المصانع ، « فقد بدأت تظهر في معلوت ، شلومي ، كرمئيل ومحانايم المباني الصناعية ، وينتظر انتقال المصانع اليها . ولكن هل ستتوفر لها الطاقة البشرية الكافية للانتاج ، او انه سيتكرر ما حدث في مصنع جيبور (للجوارب) في معلوت ، الذي اقيم من اجل سكان معلوت ، ويعمل فيه اساسا ابناء القرى العربية . واية قيمة ستكون لهذه المصانع اذا لم يسكن خبراؤها في المنطقة ؟ » (المصدر نفسه) .

تهويد الجليل على حساب مصادرة الاراضي العربية

تعتزم الحكومة الاسرائيلية القيام بجولة جديدة من مصادرة الاراضي العربية ، لاقامة مستوطنات جديدة عليها او لتسليمها للمستوطنات القائمة لتوسيع رقعة اراضيها ، بهدف تنفيذ خططها الخاصة بتهويد الجليل . وعلم ، عند البحث في عمليات المصادرة المقترحة ، ان الجنرال المتقاعد مئير زورياع مدير مديرية عقارات اسرائيل ، اضطر مؤخرا الى فض جلسة لجنة مصادرة الاراضي القطرية التي يرئسها والتابعة لوزارة المالية ، وذلك على اثر خلاف شديد بين المديرية وبين مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية شموئيل طوليدانو ، حول حجم المصادرة (معاريف ودافار ، ١٦/٦/١٩٧٥) . « ونظرا لفض الجلسة فان الموضوع سيحال على الحكومة لاتخاذ قرار بشأنه » . وذكر ان « الخلاف نابع من المخطط الجديد الذي وضعته مديرية عقارات اسرائيل لمصادرة الاف الدونمات من الاراضي [العربية] ، خصوصا في منطقة الناصرة العليا وكرمئيل وصفد ، من اجل تطوير هذه المدن ضمن مخطط استيطان الجليل . وفي الجلسة التي جرى فضها ، اكد زورياع انه لا يمكن تنفيذ مخطط استيطان الجليل بدون مصادرة اراض . اما طوليدانو فقد رد عليه بقوله ان مصادرة الاراضي بالحجم الذي قررته مديرية عقارات اسرائيل ، ستكون له انعكاسات سياسية واقتصادية بعيدة المدى . لذلك لا يحق لهذه اللجنة ان تقرر في هذا الامر الذي هو من اختصاص الحكومة » . وتقرر بالتالي احالة امر المصادرة الى الحكومة (المصدر نفسه) . كذلك وقع خلاف بين اعضاء كتلة المعراخ في الكنيست اثر البحث في موضوع مصادرة الاراضي في الجليل . وقد اشار وزير المالية ، الذي اشترك في النقاش ، الى ضرورة تنفيذ المصادرة ، واضاف انه بعد الانتهاء من وضع الخطة بكاملها في وزارة المالية والحكومة ، ستعرض ايضا على كتلة المعراخ في الكنيست . ويبدو ان التخوف من ردة فعل السكان العرب في الجليل ، كان مصدر تحفظ بعض المشتركين في النقاش على مخطط المصادرة (دافار ، ١٦/٦/١٩٧٥) .

وعلم ، من جهة اخرى ، ان القرى العربية التي ستتعرض اراضيها للمصادرة هي الرينة ، كفركنا ، دير حنا ، يانوح ، كسرى ، سخنين ، عرابة ، جولس وبركا وغيرها ، وتقع معظم هذه القرى في وسط الجليل . وتقدر مساحة الاراضي التي تعتزم السلطات مصادرتها بخمسة الاف حتى عشرة الاف دونم ، « رغم ان المطلوب في هذه المرحلة هو نحو ٣٠ الف دونم » لتنفيذ خطة تهويد الجليل باكملها (تسفي البليخ ـ دافار ، ٣١/٧/١٩٧٥) . ويظهر ان هناك هدفين لعملية المصادرة هذه ، اولهما توسيع الاستيطان اليهودي في الجليل ، وثانيهما ، نقل بعض المصانع العسكرية من مركز البلد الى مناطق بعيدة في الشمال ، ثم توسيع مشاريع صناعية قائمة واقامة مناطق وقرى صناعية جديدة (المصدر نفسه) .